Menoufia J. Agric. Economic & Social Sci. Vol. 2 December (2017): 565 - 585

دراسة اقتصادية تحليلية للتجارة الخارجية البينية المصرية السعودية ومُؤشرات كفاءتها

سرحان أحمد سليمان ، محمد فوزي الدناصوري

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي– مركز البحوث الزراعية

Received: May 23 , 2017 **Accepted: Sep. 11 , 2017**

المُلخص والتوصيات:

على الرغم من وجود علاقات مُميزة بين مصر والسعودية على كافة المُستويات، وأن السعودية تُعتبر الشريك التجاري الأول لمصر في المنطقة العربية، حيث استحوذت السُعودية بمُفردها على نحو 27.21% من إجمالي التجارة المصرية مع الدول العربية كمُتوسط الفترة (2001– 2014م)، إلا أن حجم التجارة الخارجية البينية بين الدولتين ما زال لا يرقى إلى هذه العلاقات وإلى المأمول منها، حيث بلغت حوالي 4.72 مليار دولار، بنسبة تُمثل نحو 4.45% فقط من إجمالي التجارة الخارجية المصرية، ونحو 0.93% من إجمالي التجارة الخارجية السعودية وذلك في عام 2014م.

واستهدف البحث دراسة وتحليل التجارة الخارجية البينية المصرية السُعودية ومؤشرات كفاءتها، ومدى تناسبها مع العلاقات المُتميزة بين الدولتين، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية: (1) دراسة وضع أهم الشُركاء التجاريين لمصر في المنطقة العربية، (2) دراسة واقع التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية، (3) تقدير مُؤشرات كفاءة التجارة الخارجية البينية المصرية السُعودية، (4) التوصل الى أهم المُشكلات والعقبات التي تعترض التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية، وكذلك بعض المُقترحات لحلها.

واعتمد البحث في تحقيق أهدافه على بعض الأساليب الاقتصادية الوصفية والكمية، وعلى وجه التحديد تم استخدام بعض مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية، مثل درجة أهمية التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية في التجارة الخارجية الكلية المصرية، وكذلك بالنسبة للتجارة الخارجية السعودية، مُعدل التغطية، درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدولتين، درجة المُشاركة الاقتصادية، مُتوسط الميل للتصدير المصري للسعودية، مُتوسط الميل للاستيراد المصري من السعودية، بالإضافة إلى نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج يُمكن استعراض أهمها فيما يلي:

* *تُعتبر السعودية أهم شريك تُجارى لمصر في المنطقة العربية، سواءً من حيث الصادرات أو الواردات، حيث استحوذت السعودية على نحو 27.21% من إجمالي التجارة الخارجية المصرية مع الدول العربية وذلك خلال الفترة (2001– 2014م)، يليها الكويت بنحو 15.11%، ثُم الامارات بنحو 9.6%، كما استحوذت السعودية على نحو 19.57% من إجمالي الصادرات المصرية مع الدول العربية، يليها ليبيا بنحو 11.6%، كما استحوذت السعودية على نحو 34.76% من إجمالي الواردات المصرية مع الدول العربية، يليها الكويت بنحو 27.02% وذلك خلال نفس فترة البحث، واتضح أن مصر عانت من عجز في الميزان التجاري السلعي مع الدول العربية بلغ حوالي 64.97 مليون دولار.*
* *بلغ مُتوسط قيمة التجارة بين مصر والسعودية حوالي 2.74 مليار دولار، وتزايدت بمُعدل نمو سنوي بلغ نحو 14.62٪ من مُتوسط الفترة، كما بلغ مُتوسط قيمة الصادرات بين مصر والسعودية حوالي979.7 مليون دولار، وتزايدت بمعدل سنوي بلغ نحو 18.18٪ من مُتوسط الفترة، كما بلغ مُتوسط قيمة الواردات الكلية المصرية من السعودية حوالي 1.76 مليار دولار، وتزايدت بمعدل سنوي بلغ نحو 14.29٪ من مُتوسط الفترة، وبلغ صافي الميزان التجاري الكُلي بين مصر والسعودية حوالي 783.17 مليون دولار لصالح السعودية.*

* *بلغ مُتوسط مُعدل تغطية الصادرات المصرية للسعودية لوارداتها نحو 44.9%، كما بلغ مُتوسط درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدولتين نحو 1.38%، كما بلغ مُتوسط درجة المُشاركة الاقتصادية بينهما نحو 29.15%. وبلغ مُتوسط درجة الميل للاستيراد المصري من السعودية نحو 0.92%، كما بلغ مُتوسط درجة الميل للتصدير المصري إلى السعودية نحو 0.43%، وأخيراً بلغ مُتوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية حوالي 33.44 دولار، وذلك خلال نفس فترة البحث.*

وتتمثل أهم المُشكلات والعقبات أمام التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية في كُل من: (1) قلة عدد ونوعية السلع التي تُصدرها مصر الى السعودية، وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات المصرية الى السعودية، (2) انخفاض استقرار التجارة الخارجية مع السُعودية، (3) ضعف اعتماد الدولتين على سد احتياجاتهما من بعضهما بدلاً من الاعتماد على الخارج، (4) عدم تأثير الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين على التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية، (5) العجز المستمر في الميزان التجاري الكُلي المصري مع السعودية، لعدم قدرة الصادرات المصرية على تغطية وارداتها من السعودية.

***وفي ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، فإنه يُوصي بضرورة ما يلي:** (1) التنسيق بين مصر والسُعودية في المجالات المُتعلقة بالتجارة الخارجية مثل الإنتاج، والسياسات الاقتصادية، والتخصُص في إنتاج مُنتجات معينة وفقاً للميزة النسبية في إنتاجها، كذلك تقسيم العمل بين الدولتين وتخفيف حدة التنافس في سُوقي الدولتين، (2) تسهيل حركة التجارة الخارجية بين مصر والسُعودية وفي مُقدمتها وسائل النقل البري والبحري، والاتصالات، (3) اقتراح زيادة قائمة السلع المُعفاة من الضرائب الجمركية وفئات الرسوم الجُمركية بين الدولتين، خاصة ان الدولتين عضوان في منطقة التجارة الحُرة العربية الكبرى، (4) توفير المعلومات والشفافية حول التعامل أو التبادل التُجاري بين الدولتين فيما يخص كافة الإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية المُختلفة التي تشكل عنصراً أساسياً في تسهيل التبادل التجاري وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص في تنمية هذه التجارة بشكل رئيسي، (5) انشاء لجنة مُشتركة للتعامُل مع التطورات الإقليمية وذلك للتغلب على المُشكلات الطارئة التي تعترض التجارة الخارجية بين الدولتين، والتنسيق في وضع خطط لمُواجهة التحديات الاقتصادية التي تنشأ نتيجة التطورات أو الكوارث وغيرها، وانعكاساتها على حركة التجارة البينية بين الدولتين، وذلك للحد من آثارها السلبية.*

***الكلمات الإسترشادية:** التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية، مُؤشرات كفاءة التجارة الخارجية.*

مُقدمة:

تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في المُساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، سواءً بتوفير الاحتياجات التي لا يفي بها الإنتاج المحلي وذلك من خلال الواردات، أو عن طريق زيادة الحصيلة من العُملات الأجنبية من خلال الصادرات للسلع الزراعية والغذائية، كما تُسهم في رفع مُعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عامةً، وفى دعم قطاعات الإنتاج الزراعي والغذائي بصفة خاصة. وتُعطى مُؤشرات التجارة الخارجية دلالات واضحة على واقع القطاع الاقتصادي ككُل، إذ غالباً ما يرتبط الإنتاج بتطورات مُصاحبة له على التصدير والاستيراد، وفى ظل التغيُرات السريعة في النظام الاقتصادي العالمي، واتجاه الدول نحو تكوين التكتلات الاقتصادية للاستفادة من اتساع السوق داخل التكتل، أصبح العمل الجماعي ضرورة لابُد منها لقيام تنسيق يُحقق للدول الاستفادة من اتساع السوق ويُحقق درجة أعلى من الاستقرار والتكامل الاقتصادي[4]. ولقد أصبح التصدير في مصر قضية رئيسية بعد تراجع قيمة الصادرات وارتفاع قيمة الواردات، وما صاحب ذلك من تزايد العجز في الميزان التجاري وانخفاض قيمة العُملة الوطنية وظهور الاختناقات في بعض السلع فارتفعت أسعارها، ونظراً لما تتمتع به مصر من ميزة نسبية مُرتفعة في العديد من السلع وخاصةً السلع الزراعية مُقارنةً بالدول الأخرى كان لزاماً على مصر أن تتجه نحو الدول العربية بهدف زيادة الصادرات ومن ثم زيادة الدخل القومي وتحسين مُستوى معيشة الفرد المصري، بالإضافة الى اعتماد مصر على سد بعض

احتياجاتها من السلع اللازمة لبرامج التنمية خاصة الطاقة، ومن ثم تستفيد مصر من زيادة التجارة مع الدول العربية في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[7].

وإدراكاً لأهمية دور التبادل التجاري بين مصر والسعودية في التنمية والتكامل الاقتصادي، حيث ترتبط الدولتان بعلاقات مُميزة على كافة المُستويات، كما كان للسعودية دوراً مهماً في تقديم المُساعدات المالية لمصر خلال السنوات الأخيرة لدعم الاقتصاد المصري، بالإضافة الى أنها تُعتبر الشريك الأول لمصر في صادراتها بالمنطقة العربية، حيث بلغت حوالي 1.98 مليار دولار في عام 2014م، يتناول هذا البحث إلقاء الضوء على التجارة الخارجية البينية الكلية بين الدولتين وشقيها الصادرات والواردات ومُؤشرات كفاءتها، وذلك تمهيداً للوصول إلى النتائج التي تُبرز المُشكلات والمُعوقات التي تحول دون زيادتها، وبناء مُقترحات تخص السياسات والإجراءات والتي من شأنها تنمية التبادل التجاري بين الدولتين، بما يتفق مع المأمول والمُستهدف والذى يتناسب مع عمق العلاقات بين مصر والسعودية.

المُشكلة البحثية:

على الرغم من وجود علاقات مُميزة بين مصر والسعودية على كافة المُستويات، وأن السعودية تُعتبر الشريك التجاري الأول لمصر في المنطقة العربية، حيث تستحوذ بمُفردها على نحو 27.21% من إجمالي التجارة الخارجية المصرية مع الدول العربية كمُتوسط الفترة (2001- 2014م)[1]، إلا أن حجم التجارة الخارجية البينية بين الدولتين ما زال لا يرقى إلى هذه العلاقات وإلى المأمول منها، حيث بلغت حوالي 4.72 مليار دولار، بنسبة تُمثل نحو 4.45% فقط من إجمالي التجارة الخارجية المصرية، ونحو 0.93% من إجمالي التجارة الخارجية السعودية وذلك في عام 2014م، كما أن صافي الميزان التجاري الكُلي بين الدولتين في صالح السعودية بحوالي 756.71 مليون دولار في نفس العام، ومن ثم يهدف هذا البحث الى دراسة وتحليل التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية وشقيها الصادرات والواردات ودراسة مؤشرات كفاءتها خلال الفترة (2001- 2014م)، للوقوف على وضعها الراهن، ومن ثم إمكانية رسم خطط لتنميتها وتعزيزها مُستقبلاً.

الأهداف البحثية:

يستهدف البحث بصفة رئيسية دراسة وتحليل التجارة الخارجية البينية المصرية السُعودية ومؤشرات كفاءتها، ومدى تناسُبها مع العلاقات المُتميزة بين الدولتين، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية: (1) دراسة وضع أهم الشُركاء التجاريين لمصر في المنطقة العربية، (2) دراسة واقع التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية، (3) تقدير مُؤشرات كفاءة التجارة الخارجية البينية المصرية السُعودية، (4) التوصل الى أهم المُشكلات والعقبات التي تعترض التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية، وكذلك بعض المُقترحات لحلها، وذلك من خلال النتائج البحثية التي يتم التوصل اليها من خلال البحث.

الأسلوب البحثي:

يعتمد البحث في تحقيق أهدافه على بعض الأساليب الاقتصادية الوصفية والكمية، وعلى وجه التحديد تم استخدام الأساليب البحثية الآتية: (أ) **مُعادلات الاتجاه العام الزمني:** وذلك في دراسة تطور التجارة الخارجية البينية المصرية السُعودية، وشقيها الصادرات والواردات، بالإضافة إلى دراسة تطور صافي الميزان التجاري الكُلي بين الدولتين، وكذلك دراسة تطور أهم مُؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الغذائية العربية، والمُتغيرات المُتعلقة بها، (ب) **بعض مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية**[7، 8]: وذلك لقياس كفاءة التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية، مثل درجة أهمية التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية في التجارة الخارجية الكلية المصرية، وكذلك بالنسبة للتجارة الخارجية السعودية، مُعدل التغطية، درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدولتين، درجة المُشاركة الاقتصادية، مُتوسط الميل للتصدير المصري للسعودية،

مُتوسط الميل للاستيراد المصري من السعودية، بالإضافة إلى نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية، وفيما يلي عرضاً مُوجزاً لهذه المُؤشرات وطرق تقديرها، وذلك على النحو التالي:

(1) **درجة الاستقرار الاقتصادي:** يُشير هذا المعيار إلى درجة التقلبات التي تحدث في التجارة الخارجية، إذ انه كلما زادت قيمته كلما دل ذلك على زيادة التقلبات وعدم استقرار التجارة الخارجية، ويُعبر المتوسط الهندسي لهذه النسبة عن مُعامل عدم الاستقرار، فاذا كانت قيمة المعامل مساوية للصفر، فان ذلك يعنى ثبات أو استقرار الظاهرة المحسوبة، وكلما زادت قيمة هذا المعامل، فذلك يعنى زيادة درجة عدم الثبات، ويُمكن الوقوف على درجة الاستقرار الاقتصادي لمُتغير مُعين بتقدير معامل عدم الاستقرار Instability Coefficient، والذى يعتمد على طريقة النسب المئوية لمُتوسطات الانحرافات Average Percentage–deviation، والتي يتم تطبيقها وفقاً للمُعادلة التالية:

$$\text{مُعامل عدم الاستقرار} = \frac{|\text{ص} - \hat{\text{ص}}|}{\hat{\text{ص}}} \times 100$$

حيث تُمثل:

ص = القيمة الفعلية للمُتغير موضع البحث.

$\hat{ص}$ = القيمة المُقدرة للمُتغير موضع البحث، ويتم الحصول عليها من خلال استخدام طريقة المربعات الصُغرى.

(2) **مُعدل التغطية:** يُشير هذا المعيار إلى المركز التجاري للدولة أو كفاءة التجارة الخارجية لها، وقُدرتها على تغطية نفقات وارداتها الكلية من حصيلة صادراتها، وتشير زيادة قيمته عن 100٪ إلى وجود فائض في الميزان التجاري للدولة، نظراً لأن قيمة الصادرات تكفي لسد نفقات الاستيراد، وتوفر للدولة النقد الأجنبي لذلك، ويتم تقديرمُعدل التغطية وفقاً للمُعادلة التالية:

مُعدل التغطية = (قيمة الصادرات / قيمة الواردات) × 100

(3) **درجة الانفتاح الاقتصادي:** يُعبر هذا المؤشر عن مدى أهمية التجارة الخارجية في الناتج المحلى الإجمالي، ويسمى أيضاً بدرجة الانكشاف الاقتصادي تعبيراً عن مدى الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي، ففي حالة ارتفاع هذا المؤشر فإن ذلك يدُل على تأثُر الاقتصاد بدرجة كبيرة بالتجارة الخارجية، ويكون في حالة تبعية للخارج، ويُؤكد على ضرورة تجنب الاعتماد شبه الكلى للنشاط الاقتصادي للدولة على التصدير والاستيراد، ويتم حساب درجة الانفتاح الاقتصادي وفقاً للمُعادلة الاتية:

درجة الانفتاح الاقتصادي = (قيمة الصادرات + قيمة الواردات / قيمة الناتج المحلى الإجمالي) × 100

(4) **درجة المُشاركة الاقتصادية:** يُعبر هذا المعيار عن مدى مُساهمة ومُشاركة التجارة الخارجية للدولة في التجارة الدولية، ويتم حسابه بالفرق بين الصادرات والواردات للدولة، أي صافي التجارة الخارجية منسُوباً إلى القيمة الكُلية للتجارة الخارجية (صادرات + واردات)، وتتراوح قيمة هذا المُؤشر بين حد أدنى صفر وذلك في حالة توازن الميزان التجاري للدولة، وحد أعلى 100 في حالة ما اذا كانت الدولة مُستورداً صافياً.

(5) **مُتوسط الميل للتصدير:** تبرز أهمية هذا المُؤشر في أنه يدُل على مدى مُساهمة الصادرات البينية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول، وبتعبير آخر فإنه يُوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير لها، وعليه فإذا كان هذا المُؤشر مُرتفعاً دل ذلك على انخفاض اعتماد الدول على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصاديات الدول أقل تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة عدم تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي، ويتم حساب مُتوسط الميل للتصدير وفقاً للمعادلة الاتية:

مُتوسط الميل للتصدير = (قيمة الصادرات / قيمة الناتج المحلى الإجمالي) × 100

(6) **مُتوسط الميل للاستيراد:** يُوضح هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على وارداتها، وبالتالي معرفة مدى اعتمادها على العالم الخارجي، بمعنى أنه يعكس مدى تبعية الإنتاج القومي للدولة للإنتاج العالمي الذي يُزودها بسلع الانتاج، وكلما زادت قيمة مُتوسط الميل للاستيراد، كلما دل على زيادة اعتماد الدولة على الخارج في سد احتياجاتها، ويتم حساب مُتوسط الميل للاستيراد وفقاً للمعادلة الاتية:

مُتوسط الميل للاستيراد = (قيمة الواردات / قيمة الناتج المحلى الإجمالي) × 100

كما يُطلق على نسبة قيمة الواردات إلى قيمة الناتج المحلى الإجمالي بمُعدل التبعية الاقتصادية وتتراوح قيمته ما بين 1 في حالة اعتماد الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالكامل على الواردات، وصفر في حالة العكس.

(7) **نصيب الفرد من التجارة الدولية:** يُستخدام هذا المُؤشر لمعرفة مُتوسط ما يحصل عليه الفرد من مجمُوع التجارة الدولية (الصادرات + الواردات)، ويُحسب نصيب الفرد من التجارة الدولية وفقاً للمُعادلة التالية:

نصيب الفرد من التجارة الدولية = (قيمة التجارة الخارجية / عدد السكان) × 100

ويتم حساب نصيب الفرد من كل من الصادرات والواردات بنفس الطريقة السابقة.

مصادر البيانات:

يستند البحث بصفة رئيسية على البيانات المنشورة لعديد من الجهات، أهمها: الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدُول العربية، والمُنظمة العربية للتنمية الزراعية، وصندوق النقد العربي، والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومُنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "الفاو"، والبنك الدولي، وقطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة المصرية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، كما تم الاستعانة ببعض البيانات والإحصاءات المنشورة لبعض الجهات على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" مثل قاعدة بيانات www.trademap.org، بالإضافة الى الأبحاث والدراسات المنشورة المُتعلقة بموضوع البحث.

النتائج البحثية ومُناقشتها

(1) أهم الشُركاء التجاريين لمصر في المنطقة العربية:

يُمكن استعراض أهم ملامح التجارة الخارجية البينية الكلية بين مصر والدول العربية خلال الفترة (2001 – 2014م)، للوقوف على أهم الشُركاء التجاريين لمصر بالمنطقة العربية، سواءً للتجارة الخارجية أو شقيها الصادرات والواردات، وأيضاً تقدير صافي الميزان التجاري الكُلي المصري مع الشُركاء التجاريين العرب، وذلك من خلال دراسة تطورها، وذلك كما يلي:

(1-1) أهم الشُركاء للتجارة الخارجية السلعية لمصر في المنطقة العربية:

بدراسة أهم الشُركاء التجاريين لمصر في المنطقة العربية خلال فترة البحث، كما هو موضح بالشكل رقم (1)، تبين أن السعودية تُعتبر أهم الشركاء التجاريين لمصر، حيث استحوذت على نحو 27.21% من إجمالي التجارة الخارجية السلعية المصرية مع الدول العربية والتي تبلغ نحو 10.077 مليار دولار، يليها الكويت بنحو 15.11%، يليها الامارات بنحو 9.6%، وبالتالي يتضح ان أكثر من نصف التجارة الخارجية المصرية مع المنطقة العربية تتركز في الدول الثلاث سالفة الذكر، بما يُقدر

بنحو 51.92% من إجمالي التجارة الخارجية السلعية المصرية مع الدول العربية، يلى ذلك كُل من: ليبيا، الجزائر، سوريا، الأردن، لبنان، العراق، السودان، المغرب، تونس، اليمن، قطر، عمان، البحرين، فلسطين، جيبوتي، موريتانيا، الصومال، وجزر القمر، حيث بلغت التجارة الخارجية السلعية المصرية نحو 6.98%، 6.52%، 5.54%، 5.3%، 4.79%، 4.03%، 3.65%، 2.83%، 1.84%، 1.76%، 1.58%، 1.02%، 0.93%، 0.59%، 0.27%، 0.18%، 0.16%، 0.003% لكُل منها على الترتيب من إجمالي التجارة الخارجية السلعية المصرية مع الدول العربية كمتوسط خلال فترة البحث.

(1-2) أهم الشُركاء للصادرات السلعية المصرية في المنطقة العربية:

بدراسة أهم الشُركاء للصادرات السلعية المصرية في المنطقة العربية كمُتوسط خلال الفترة (2001- 2014م)، كما هو مُوضح بالشكل رقم (2)، تبين أن السعودية تعتبر أهم الشركاء للصادرات السلعية المصرية، حيث استحوذت على نحو 19.57% من إجمالي الصادرات السلعية المصرية مع الدول العربية والتي تبلغ نحو 5.006 مليار دولار، يليها ليبيا بنحو 11.6%، ثُم الاردن بنحو 8.93%، ثم يأتي رابعاً الامارات بنحو 8.91%، يليها خامساً لبنان بنحو 8.04%، وبالتالي يتضح أن أكثر من نصف الصادرات السلعية المصرية مع المنطقة العربية تتركز في الدول الخمسة سالفة الذكر، بما يُقدر بنحو 57.05% من إجمالي الصادرات السلعية المصرية مع الدول العربية، يلى ذلك كُل من: سوريا، السودان، العراق، المغرب، الجزائر، الكويت، اليمن، تونس، قطر، عمان، فلسطين، البحرين، جيبوتي، الصومال، موريتانيا، وجزر القمر، حيث بلغت الصادرات السلعية المصرية نحو 7.32%، 6.22%، 5.72%، 4.86%، 4.19%، 3.4%، 2.78%، 2.62%، 2.54%، 1.2%، 1.17%، 0.44%، 0.32%، 0.31%، 0.22%، 0.003% لكُل منها على الترتيب من إجمالي الصادرات المصرية مع الدول العربية كمتوسط خلال فترة البحث.

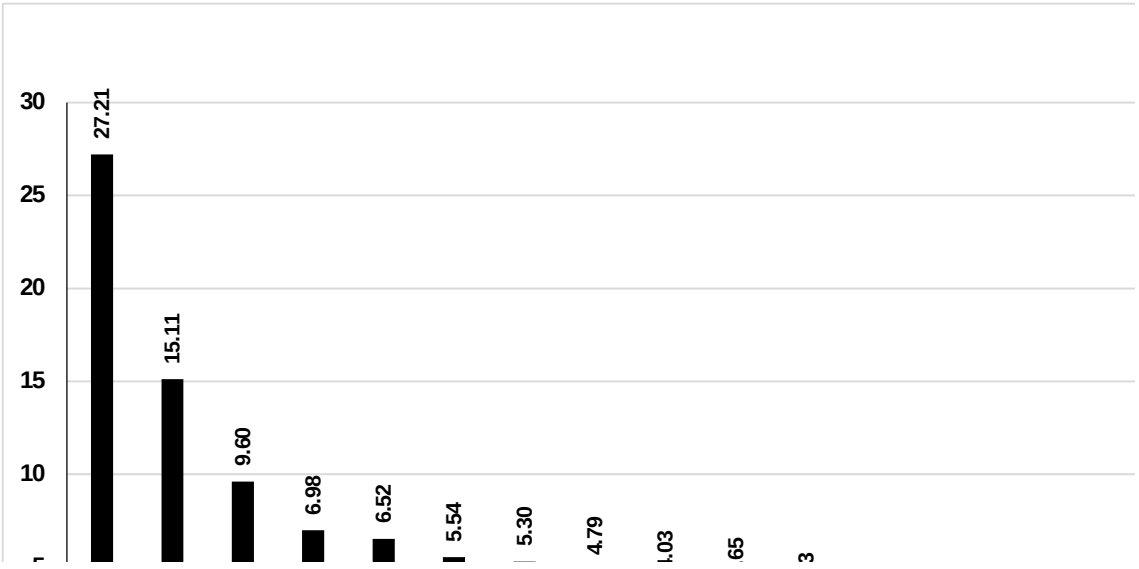

شكل رقم (1): أهم الشُركاء التجاريين العرب لمصر كمتوسط خلال الفترة (2001- 2014م).

المصدر: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي المُوحد، أعداد مُتفرقة، الفترة (2001 -2014م).

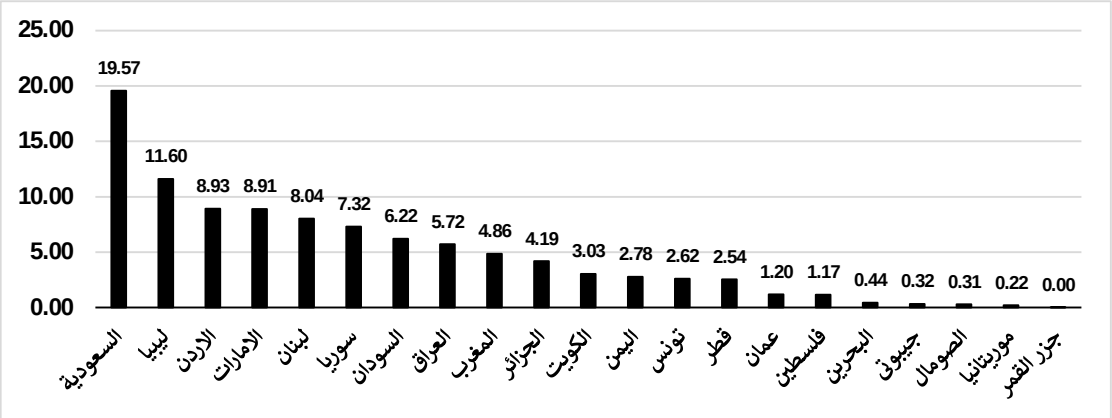

شكل رقم (2): أهم الشركاء العرب للصادرات السلعية المصرية كمُتوسط خلال الفترة (2001– 2014م).

المصدر: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي المُوحد، أعداد مُتفرقة، الفترة (2001 –2014م).

(1–3) أهم الشُركاء للواردات السلعية المصرية في المنطقة العربية:

بدراسة أهم الشُركاء للواردات السلعية المصرية في المنطقة العربية كمُتوسط خلال فترة البحث، كما هو موضح بالشكل رقم (3)، تبين أن السعودية تعتبر أهم الشركاء للواردات السلعية المصرية، حيث استحوذت على نحو 34.76% من إجمالي الواردات السلعية المصرية مع الدول العربية والتي تبلغ نحو 5.07 مليار دولار، يليها الكويت بنحو 27.02%، ثُم الامارات بنحو 10.28%، ثم يأتي رابعاً الجزائر بنحو 8.82%، وبالتالي يتضح أن الواردات المصرية من الدول الأربعة تُقدر بنحو 80.89% من إجمالي الواردات السلعية المصرية مع الدول العربية، يلى ذلك كُل من: سوريا، ليبيا، العراق، الأردن، لبنان، البحرين، السودان، تونس، عمان، المغرب، اليمن، قطر، جيبوتي، موريتانيا، فلسطين، الصومال، وجزر القمر حيث بلغت الواردات السلعية المصرية نحو 3.78%، 2.41%، 2.37%، 1.72%، 1.59%، 1.42%، 1.11%، 1.07%، 1.05%، 0.83%، 0.74%، 0.64%، 0.22%، 0.14%، 0.02%، 0.01%، 0.002% لكُل منها على الترتيب من إجمالي الواردات السلعية المصرية مع الدول العربية كمُتوسط خلال فترة البحث.

(1–4) صافي الميزان التُجاري السلعي المصري مع الشُركاء التجاريين في المنطقة العربية:

تبين من دراسة صافي الميزان التُجاري السلعي المصري مع الشُركاء التجاريين في المنطقة العربية خلال فترة البحث، كما هو موضح بالشكل رقم (4)، أن مصر عانت من عجز في الميزان التجاري السلعي مع الدول العربية بلغ حوالي 64.97 مليون دولار، وأن مصر حققت فائض في ميزانها التجاري السلعي مع (16) دولة عربية، وهي دول: ليبيا، الأردن، لبنان، السودان، المغرب، سوريا، العراق، اليمن، قطر، تونس، فلسطين، الصومال، عمان، جيبوتي، موريتانيا، وجزر القمر، حيث بلغ صافى الميزان التجاري السلعي المصري حوالي 458.1، 359.95، 322.1، 255.28، 201.12، 174.63، 166.61، 101.61، 94.38، 76.63، 57.93، 14.78، 7.13، 5.27، 4.22، 0.04 مليون دولار لكل منها على الترتيب. بينما عانت مصر من عجز في ميزانها التجاري السلعي مع (5) دول عربية، هي دول: البحرين، الامارات، الجزائر، السعودية، والكويت، حيث بلغ عجز صافي الميزان التجاري السلعي المصري حوالي 50.15، 75.14، 237.74، 783.17، 1218.57 مليون دولار لكل منها على الترتيب كمُتوسط خلال فترة البحث.

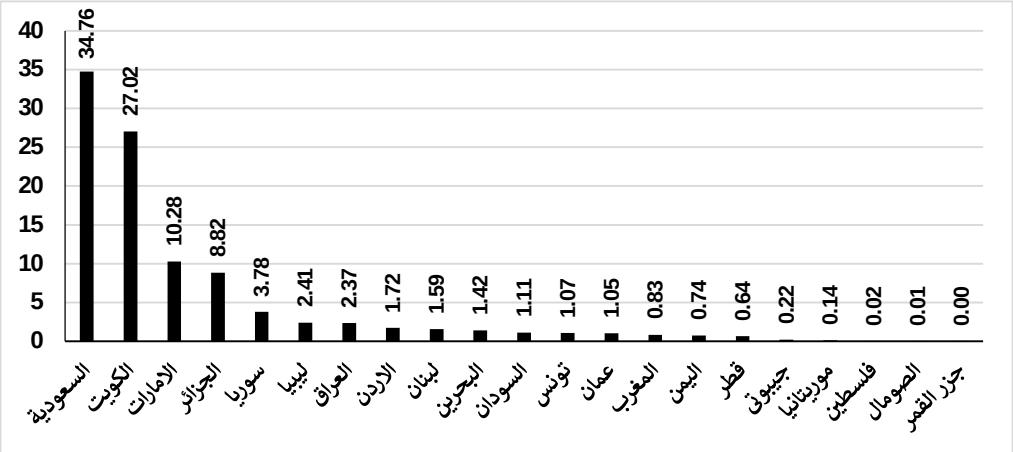

شكل رقم (3): أهم الشُركاء العرب للواردات السلعية المصرية كمُتوسط خلال الفترة (2001– 2014م).

المصدر: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي المُوحد، أعداد مُتفرقة، الفترة (2001–2014م).

شكل رقم (4): صافي الميزان التجارى السلعي بين مصر والدول العربية كمُتوسط خلال الفترة (2001–2014).

المصدر: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي المُوحد، أعداد مُتفرقة، الفترة (2001–2014م).

وخلاصة القول مما سبق أن السعودية تُعتبر أهم شريك تجارى لمصر في المنطقة العربية، سواء من حيث الصادرات أو الواردات، ولذلك من الأهمية دراسة تطور ونمو واستقرار وكفاءة التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية للوقوف على أهم المُؤشرات الاقتصادية لهذه التجارة، وبالتالي التعرف على أهم وسائل تنميتها.

(2) التجارة الخارجية السلعية بين مصر والسعودية ومُؤشرات كفاءتها:

يمكن استعراض أهم ملامح التجارة الخارجية السلعية البينية بين مصر والسعودية خلال الفترة (2001 – 2014م)، من خلال دراسة تطورها، واتجاهها الزمني، ومُعدل نموها وتغيراتها السنوية واستقرارها، وذلك على النحو التالي:

(2–1) تطور ونمو واستقرار التجارة الخارجية السلعية بين مصر والسعودية:

(2–1–1) تطور ونمو واستقرار إجمالي التجارة الخارجية السلعية المصرية السعودية:

بلغ مُتوسط قيمة التجارة السلعية بين مصر والسعودية خلال فترة البحث حوالي 2.74 مليار دولار، وتراوحت قيمتها بين حد أدنى بلغ حوالي 437.9 مليون دولار عام 2003م، وحد أقصى بلغ حوالي 5.02 مليار دولار عام 2013م، وتُشير تقديرات مُعادلة الاتجاه الزمني لقيمة التجارة بين مصر والسعودية إلى تزايدها بمقدار سنوي معنوي احصائياً بلغ حوالي 401.1 مليون دولار، بما يُعادل نحو 14.62٪ من مُتوسط الفترة- جدول رقم (1).

وبدراسة استقرار التجارة الخارجية السلعية المصرية السعودية، كما في جدول رقم (2)، تبين أن التجارة الخارجية السلعية بين مصر والسعودية مُتقلبة وغير مُستقرة نسبياً، فقد تراجعت في السنوات 2002، 2003، 2009، 2014م، حيث بلغت النسبة المئوية للتغير السنوي لكل منها تراجعاً بقيمة بلغت نحو 41.05%، 10.02%، 21.76%، 5.93% لكُل منها على الترتيب، بينما حقق عام 2005م أعلى مُعدلات الزيادة، حيث بلغت النسبة المئوية للتغير السنوي نحو 86.45%، وبلغ المُؤشر العام لدرجة الاستقرار للتجارة الخارجية السلعية المصرية السعودية نحو 11.56%، وتراوحت قيمة مُعاملات عدم الاستقرار خلال فترة البحث بين حد أدنى بلغ نحو 1.3% عام 2013م، وحد أقصى بلغ نحو 52.61% عام 2001م، كما انخفضت درجة استقرار هذه التجارة عام 2014م بنحو 0.54% عن نظيرتها عام 2013م، كما اتضح تحسن درجة استقرار التجارة الخارجية المصرية السعودية بمقدار سنوي معنوي إحصائياً بلغ نحو 3.63%.

وتُشير النتائج السابقة إلى عدم استقرار هذه التجارة واتسامها بالتقلبات وعدم الثبات نسبياً وإن اتجهت إلى التحسن في استقرارها خلال فترة البحث.

(2-1-2) تطور ونمو واستقرار الصادرات السلعية المصرية الى السعودية:

بلغ مُتوسط قيمة الصادرات السلعية بين مصر والسعودية خلال فترة البحث حوالي 979.7 مليون دولار، وتراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 142.32 مليون دولار عام 2002م، وحد أقصى بلغ حوالي 1.98 مليار دولار عام 2014م، وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمني لقيمة الصادرات السلعية بين مصر والسعُودية إلى تزايدها بمقدار سنوي معنوي احصائياً بلغ حوالي 178.08 مليون دولار، بما يُعادل نحو 18.18٪ من مُتوسط الفترة- جدول رقم (1).

وبدراسة التغيرات السنوية في قيمة الصادرات السلعية المصرية الى السعودية خلال فترة البحث، كما في جدول رقم (2)، تبين أن النسبة المئوية للتغيُر السنوي في قيمة الصادرات السلعية المصرية للسعودية تراوحت بين حد أدنى حيث تراجعت بنحو 16.49% عام 2006م، وحد أقصى حيث ارتفعت بنحو 222.99% عام 2008م، واتضح تراجع قيمة الصادرات السلعية المصرية الى السعودية في السنوات 2002، 2006، 2012م، حيث بلغت النسبة المئوية للتغير السنوي لكل منها تراجعاً بنسبة بلغت نحو 3.11%، 16.49%، 7.33% لكل منها على الترتيب، وارتفعت قيمة الصادرات عام 2014م بنحو 0.33% عن نظيرتها عام 2013م، وبلغ المُؤشر العام لدرجة الاستقرار للصادرات السلعية المصرية إلى السعودية نحو 14.45%، وتراوحت قيمة مُعاملات عدم الاستقرار بين حد أدنى بلغ نحو 0.82% عام 2013م، وحد أقصى بلغ نحو56.92% عام 2007م. وقد اتضح تحسن درجة استقرار الصادرات المصرية السلعية الى السُعودية بمقدار سنوي معنوي إحصائياً بلغ نحو 3.13%.

وتُشير النتائج السابقة إلى اتسام الصادرات المصرية السلعية إلى السعودية بصفة عامة بالتقلب وعدم الاستقرار النسبي، إلا أنها تتجه إلى تحقيق مُعدلات استقرار أفضل تدريجياً خلال فترة البحث.

جدول رقم (1): تطور قيمة التجارة الخارجية السلعية بين مصر والسعودية خلال الفترة (2001 -2014م).

(بالمليون دولار)

البيان / السنة	الصادرات المصرية إلى السعودية			الواردات المصرية من السعودية			إجمالي التجارة بين مصر والسعودية			الميزان التجاري بين مصر والسعودية
	صادرات مصر الى السعودية	% من إجمالى صادرات مصر	% من إجمالى واردات السعودية	واردات مصر من السعودية	% من إجمالى واردات مصر	% من إجمالى صادرات السعودية	إجمالى التجارة بين مصر والسعودية	% من إجمالى تجارة مصر	% من إجمالى تجارة السعودية	
2001	146.88	3.55	0.47	678.67	5.34	1.00	825.56	4.90	0.83	(531.79)
2002	142.32	3.05	0.44	344.36	2.76	0.48	486.68	2.84	0.46	(202.04)
2003	185.07	3.00	0.50	252.82	2.32	0.27	437.90	2.57	0.34	(67.75)
2004	221.00	2.88	0.49	496.96	3.87	0.39	717.96	3.50	0.42	(275.96)
2005	381.18	3.58	0.64	957.43	4.83	0.53	1338.61	4.39	0.56	(576.25)
2006	318.31	2.32	0.46	1424.94	6.92	0.67	1743.26	5.08	0.62	(1106.63)
2007	383.71	2.37	0.43	2238.08	8.28	0.95	2621.79	6.07	0.81	(1854.37)
2008	1239.35	4.77	1.08	3102.07	5.88	0.99	4341.43	5.52	1.01	(1862.72)
2009	1381.56	5.71	1.45	2014.98	4.49	1.05	3396.54	4.92	1.18	(633.42)
2010	1548.99	5.88	1.45	2120.14	4.00	0.84	3669.13	4.62	1.02	(571.15)
2011	1977.69	6.26	1.50	2546.40	4.09	0.70	4524.09	4.82	0.91	(568.70)
2012	1832.80	6.23	1.18	2722.36	3.90	0.70	4555.16	4.59	0.84	(889.56)
2013	1975.23	6.86	1.21	3042.52	4.56	0.81	5017.75	5.26	0.93	(1067.29)
2014	1981.66	7.39	1.29	2738.36	3.84	0.78	4720.02	4.81	0.93	(756.71)
المتوسط	979.70	4.23	1.07	1762.86	4.42	0.68	2742.56	4.45	0.73	(783.17)
مقدار التغير	178.08	0.37	0.088	223.02	0.122	0.035	401.1	0.116	0.041	(44.964)
معدل النمو	18.18*	8.77*	11.09*	12.65*	2.76*	5.13**	14.62*	2.61*	5.61**	5.74**
المؤشر العام لدرجة الاستقرار	14.45	6.01	16.74	8.66	19.16	20.81	11.56	10.57	16.1	35.91

- الارقام بين القوسين قيم سالبة.

- المتوسط للنسب المئوية تم حسابه كمتوسط هندسي.

* معنوية عند المستوى الإحتمالي 0.01 ** معنوية عند المستوى الإحتمالي 0.05

المصدر: جمعت وحسبت من: شبكة الانترنت، قاعدة بيانات www.trademap.org

جدول رقم (2): تطور نصل لتغطية وبعدلات عدم الاستقرار للتجارة الخارجية لسلعية لمصرية لسعودية خلال للفترة (2001 – 2014م).

السنة / البيان	معدل التغطية	معدلات التغير في التجارة بين مصر والسعودية%				معاملات عدم الاستقرار للتجارة بين مصر والسعودية%			
	التجارة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	التجارة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2001	21.64	-	-	-	52.61	52.61	52.61	52.61
2002	41.33	(41.05)	(3.11)	(49.26)	(62.01)	41.61	41.61	41.61
2003	73.20	(10.02)	30.04	(26.58)	(66.47)	35.23	3.77	66.70
2004	44.47	63.96	19.41	96.56	307.31	43.70	38.00	49.41
2005	39.81	86.45	72.48	92.66	108.82	24.63	28.69	20.57
2006	22.34	30.23	(16.49)	48.83	92.04	27.78	55.33	0.24
2007	17.14	50.40	20.54	57.06	67.57	46.22	56.92	35.53
2008	39.95	65.59	222.99	38.60	0.45	40.73	15.96	65.50
2009	68.56	(21.76)	11.47	(35.04)	(65.99)	7.37	10.81	3.93
2010	73.06	8.03	12.12	5.22	)9.83(	8.67	8.71	8.63
2011	77.67	23.30	27.68	20.11	(0.43)	11.75	23.38	0.12
2012	67.32	0.69	(7.33)	6.91	56.42	2.25	2.91	1.59
2013	64.92	10.16	7.77	11.76	19.98	1.30	0.82	1.77
2014	72.37	(5.93)	0.33	(10)	(29.10)	11.02	7.28	14.76
المتوسط	44.90	-	-	-	-	11.56	14.45	8.66
مقدار التغير السنوي	3.13	-	-	-	-	(3.63)*	(3.13)**	(4.13)*

- الأرقام بين القوسين تمثل سالبة.
- المتوسط للتغير السنوي تم حسابه كمتوسط هندسي.
* معنوية عند المستوى الإحتمالي 0.01
** معنوية عند المستوى الإحتمالي 0.05

المصدر: جمعت وحسبت من: شبكة الإنترنت، قاعدة بيانات www.trademap.org

(2-1-3) تطور ونمو واستقرار الواردات السلعية المصرية من السعودية:

بلغ مُتوسط قيمة الواردات السلعية المصرية من السعودية خلال فترة البحث حوالي 1.76 مليار دولار، وتراوحت قيمتها بين حد أدنى بلغ حوالي 252.82 مليون دولار عام 2003م، وحد أقصى بلغ حوالي 3.1 مليار دولار عام 2013م، وتشير تقديرات مُعادلة الاتجاه الزمني لقيمة الواردات السلعية المصرية من السعودية إلى تزايدها بمقدار سنوي معنوي احصائياً بلغ حوالي 223.02 مليون دولار، بما يُمثل نحو 14.29٪ من مُتوسط الفترة- جدول رقم (1).

وبدراسة التغيرات السنوية في قيمة الواردات السلعية المصرية من السعودية خلال فترة البحث، كما في جدول رقم (2)، تبين ان النسبة المئوية للتغير السنوي في قيمة الواردات السلعية المصرية من السُعودية تراوحت بين حد أدنى، حيث تراجعت بنحو 49.26% عام 2002م، وحد أقصى حيث ارتفعت بنحو 96.56% عام 2004م، واتضح تراجع قيمة الواردات السلعية المصرية من السُعودية في السنوات 2002، 2003، 2009، 2014م، حيث بلغت النسبة المئوية للتغير السنوي لكل منها تراجعاً بنسبة بلغت نحو 49.26%، 26.58%، 35.04%، 10% لكل منها على الترتيب، وانخفضت قيمة هذه الواردات عام 2014م بنحو 10% عن نظيرتها عام 2013م، وبلغ المُؤشر العام لدرجة الاستقرار للواردات السلعية المصرية من السُعودية نحو 8.66%، وتراوحت قيمة مُعاملات عدم الاستقرار خلال فترة البحث بين حد أدنى بلغ نحو 0.12% عام 2011م، وحد أقصى بلغ نحو 66.7% عام 2003م، كما اتضح تحسن درجة استقرار الواردات السلعية المصرية من السُعودية بمقدار سنوي معنوي إحصائياً بلغ نحو 4.13%.

وتشير هذه النتائج الى أن الواردات السلعية المصرية من السُعودية تتسم بعدم الاستقرار نسبياً، كما يتضح أن الواردات المصرية من السعودية أكثر استقراراً وثباتاً من الصادرات السلعية المصرية الى السعودية، وأنها تتجه الى الاستقرار بدرجة أكبر من الصادرات السلعية المصرية الى السعودية.

(2-1-4) تطور ونمو واستقرار صافي الميزان التجاري بين مصر والسعودية:

بلغ صافي الميزان التجاري بين مصر والسُعودية خلال فترة البحث حوالي 783.17 مليون دولار لصالح السعودية، حيث شهد الميزان التجاري بين مصر والسُعودية صافي فائض لصالح السعودية في جميع سنوات البحث، وتراوحت قيمته بين حد أدنى بلغ حوالي 67.75 مليون دولار عام 2003م، وحد أقصى بلغ حوالي 1.86 مليار دولار عام 2007م، وتُشير تقديرات مُعادلة الاتجاه الزمنى إلى تناقص الفائض في صالح السعودية بمقدار سنوي معنوي احصائياً بلغ حوالي 44.95 مليون دولار، بما يُمثل نحو 5.74٪ من مُتوسط الفائض خلال فترة البحث- جدول رقم (1).

وبدراسة التغيرات السنوية في قيمة صافي الميزان التجاري بين مصر والسعودية خلال فترة البحث، كما في جدول رقم (2)، تبين أن النسبة المئوية للتغير السنوي في قيمة صافي الميزان التجاري بين مصر والسعودية تراوحت بين حد أدنى حيث تراجعت النسبة المئوية للفائض الذى تُحققه السعودية بنحو 66.47% عام 2003م، وحد أقصى حيث ارتفعت النسبة المئوية للتغير في الفائض الذى تُحققه السعودية بنحو 307.31% عام 2004م، واتضح تراجع النسبة المئوية للتغير السنوي في قيمة صافي الميزان التجاري بين مصر والسعودية والذى هو في صالح السعودية (أو بمعنى آخر تناقص العجز في الميزان التجاري المصري السعودي) في السنوات 2002، 2003، 2009، 2010، 2011، 2014م، حيث بلغت النسبة المئوية للتغير السنوي لكل منها تراجعاً بنسبة بلغت نحو 62.01%، 66.47%، 65.99%، 9.83%، 0.43%، 29.1% لكل منها على الترتيب، بينما ارتفعت النسبة المئوية للتغير في الفائض الذى تُحققه السعودية بشكل كبير خلال الفترة (2004- 2007م)، إضافة إلى عام 2012م، وتراوحت بين 56.42% في عام 2012، ونحو

307.31% في عام 2004، وانخفضت قيمة هذ الفائض عام 2014م بنحو 29.1% عن نظيره عام 2013م، وبلغ المُؤشر العام لدرجة الاستقرار في قيمة صافي الميزان التجاري بين مصر والسعودية، أى درجة استقرار الفائض الذى تُحققه السعودية سنوياً تجاه مصر نحو 35.91%، وتراوحت قيمة مُعاملات عدم الاستقرار لصافى الميزان التجاري بين مصر والسعودية خلال فترة البحث بين حد أدنى بلغ نحو 3.58% عام 2013م، وحد أقصى بلغ نحو 98% عام 2007م، كما اتضح تحسن درجة استقرار الفائض الذى تُحققه السعودية تجاه مصر بمقدار سنوي معنوي إحصائي بلغ نحو 3.37%.

وتُشير هذه النتائج الى أن الفائض التجاري الذى تُحققه السعودية تجاه مصر مُتقلب وغير مُستقر نسبياً بصفة عامة، الا ان الفائض يتحسن استقراره تدريجياً خلال فترة البحث، ويدل ذلك على أن هناك عوامل داخلية وخارجية تُؤثر في الميزان التجاري المصري السعودي، وأن هذه العوامل يجب دراستها بدقة والاستفادة منها في تحقيق مُعدلات أفضل من صافي الميزان التجاري المصري تجاه السعودية، خاصةً ان مصر تمتلك إمكانات كبيرة تُؤهلها لذلك خاصةً في المجال الزراعي فيُمكنها تصدير سلع ومُنتجات زراعية للحد من الفجوة الكبيرة في الميزان التجاري مع السعودية والناجم بشكل أساسي من قيمة الواردات والتي يشكل مُعظمها الوقود المعدني ومشتقاته.

(2-2) مُعدل تغطية الصادرات للواردات السلعية المصرية السعودية:

وفقاً للبيانات الواردة بالجدول رقم (1)، لم تستطيع الصادرات السلعية المصرية الى السعودية تغطية نصف قيمة واردات مصر السلعية من السعودية خلال فترة البحث، حيث بلغ مُتوسط مُعدل تغطية الصادرات السلعية المصرية للسعودية لواردات مصر من السعودية نحو 44.9%، وتراوحت قيمة مُعدل التغطية بين حد أدني بلغ نحو 17.14% عام 2007م، وحد أقصى بلغ نحو 77.67% عام 2011م، وبلغ نحو 72.37% عام 2014م، وبارتفاع قدره نحو 7.45% عام 2013م، ولم تستطع مصر تغطية قيمة صادراتها السلعية إلى السعودية لقيمة وارداتها منها في أي عام من اعوام البحث نظراً لارتفاع قيمة الواردات عن الصادرات في كل سنوات البحث، كما تبين أن قُدرة تغطية الصادرات السلعية المصرية للسعودية للواردات المصرية منها تزيد بمقدار سنوي معنوي إحصائياً بلغ نحو 3.13%، أي أن هناك تحسن متزايد إلى حد ما في تقليل العجز في الميزان التجاري المصري مع السعودية، أو تقليل الفائض الذى تُحققه السعودية.

(2-3) درجة أهمية التجارة الخارجية البينية المصرية السُعودية:

(2-3-1) أهمية التجارة الخارجية البينية المصرية السُعودية بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية المصرية:

تبين من دراسة أهمية التجارة الخارجية البينية المصرية السُعودية بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية المصرية خلال فترة البحث، كما في الجدول رقم (1)، انخفاض هذه الأهمية، حيث بلغت الأهمية النسبية للتجارة الكُلية البينية المصرية السعودية نحو 4.45% من إجمالي التجارة الخارجية المصرية كمُتوسط خلال فترة البحث، وتراوحت بين حد أدني بلغ نحو 2.57% عام 2003م، وحد أقصى بلغ نحو 6.07% عام 2014م. وتبين تزايد هذه الأهمية بمقدار تغير سنوي معنوي إحصائياً بلغ نحو 0.12%، وبلغ المُؤشر العام لدرجة استقراها خلال فترة البحث نحو 10.57%، كما تراوحت قيم مُعاملات عدم الاستقرار بين حد أدني بلغ نحو 1.14% عام 2013م، وحد أقصى بلغ نحو 52.61% عام 2001م، وتبين أن الفترة (2009-2013م) أفضل السنوات استقراراً في هذه الأهمية، وتشير هذه النتائج إلى الاستقرار النسبي في أهمية التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية المصرية خلال فترة البحث.

كما بلغت الأهمية النسبية للصادرات المصرية للسُعودية نحو 4.23% من إجمالي الصادرات المصرية كمُتوسط خلال فترة البحث، وتراوحت بين حد أدني بلغ نحو 2.32% عام 2006م، وحد أقصى بلغ نحو 7.39% عام 2015م، وتبين تزايد هذه الأهمية بمقدار تغير سنوي معنوي إحصائياً بلغ نحو 0.37%، وبلغ المُؤشر العام لدرجة استقراها خلال فترة البحث نحو 6.01%، كما تراوحت قيم مُعاملات عدم الاستقرار بين حد أدنى بلغ نحو 0.04% عام 2012م، وحد أقصى بلغ نحو 52.61% عام 2001م، وتُشير هذه النتائج الى استقرار أهمية التجارة الخارجية البينية المصرية السُعودية بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية المصرية إلى حد ما.

في حين بلغت الأهمية النسبية للصادرات المصرية للسُعودية نحو 0.79% من إجمالي واردات السعودية كمُتوسط خلال فترة البحث، وتراوحت بين حد أدني بلغ نحو 0.43% عام 2007م، وحد أقصى بلغ نحو 1.5% عام 2011م، وتبين تزايد هذه الأهمية بمقدار تغير سنوي معنوي إحصائياً بلغ نحو 0.09%، وبلغ المؤشر العام لدرجة استقراها خلال فترة البحث نحو 16.74%، كما تراوحت قيم مُعاملات عدم الاستقرار بين حد أدني بلغ نحو 0.53% عام 2003م، وحد أقصى بلغ نحو 52.61% عام 2001م، وتُشير هذه النتائج الى عدم الاستقرار نسبياً في أهمية الصادرات المصرية للسعودية بالنسبة لإجمالي واردات السعودية، ورُبما يرجع ذلك الى التقلبات في إجمالي واردات السعودية من الخارج، وبالتالي تتغير هذه الأهمية من عام لآخر.

(2-3-2) أهمية التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية السعودية:

تبين من دراسة أهمية التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية السعودية خلال فترة البحث، كما في الجدول رقم (1)، أن الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية المصرية السعودية بلغت نحو 0.73% من إجمالي التجارة الخارجية السعودية كمُتوسط خلال فترة البحث، وتراوحت بين حد أدني بلغ نحو 0.34% عام 2003م، وحد أقصى بلغ نحو 1.18% عام 2009، وتبين تزايد هذه الأهمية بمقدار تغير سنوي معنوي إحصائياً بلغ نحو 0.04%، وبلغ المُؤشر العام لدرجة استقراها خلال فترة البحث نحو 16.1%، كما تراوحت قيم مُعاملات عدم الاستقرار بين حد أدني بلغ نحو 0.91% عام 2011م، وحد أقصى بلغ نحو 52.61% عام 2001م.

كما تبين أن الأهمية النسبية للواردات المصرية من السعودية بلغت نحو 4.42% من إجمالي واردات مصر كمُتوسط خلال فترة البحث، وتراوحت بين حد أدني بلغ نحو 4.32 عام 2003م، وحد أقصى بلغ نحو 8.28% عام 2007م، وتبين تزايد هذه الأهمية بمقدار تغير سنوي معنوي إحصائياً بلغ نحو 0.12%، وبلغ المُؤشر العام لدرجة استقراها خلال فترة البحث نحو 19.6%، كما تراوحت قيم مُعاملات عدم الاستقرار بين حد أدني بلغ نحو 1.1% عام 2011م، وحد أقصى بلغ نحو 98% عام 2006م، وتبين أن الفتر ة (2010- 2013م) أفضل السنوات استقراراً في هذه الأهمية، حيث بلغت قيمة مُعاملات عدم الاستقرار نحو 1.99%، 1.1%، 6.47%، 6.43% لكل منها على الترتيب.

في حين بلغت الأهمية النسبية للواردات المصرية من السعودية نحو 0.68% من إجمالي صادرات السعودية كمُتوسط خلال فترة البحث، وتراوحت بين حد أدني بلغ نحو 0.27% عام 2003م، وحد أقصى بلغ نحو 1.05% عام 2009م، وتبين تزايد هذه الأهمية بمقدار تغير سنوي معنوي إحصائياً بلغ نحو 0.04%، وبلغ المُؤشر العام لدرجة استقراها خلال فترة البحث نحو 20.81%، كما تراوحت قيم مُعاملات عدم الاستقرار بين حد أدني بلغ نحو 5.22% عام 2013م، وحد اقصى بلغ نحو 52.61% عام 2001م.

وتُشير النتائج السابقة إلى تدنى أهمية التجارة الخارجية بين مصر والسعودية بالنسبة للتجارة الخارجية لكل منهما،

وكذلك ضعف وانخفاض أهمية شقي هذه التجارة سواء الصادرات أو الواردات بالنسبة للدولتين، مما يستوجب دراسة هيكل هذه التجارة ومعرفة امكانات تنميتها.

(2-4) درجة الانفتاح الاقتصادي بين مصر والسُعودية:

يُعبر هذا المُؤشر عن أهمية التجارة الخارجية في الناتج المحلى الإجمالي، وفى حالة ارتفاع قيمة هذا المُؤشر فان ذلك يدل على تأثر اقتصاد الدولة بالتجارة الخارجية، ويكُون في حالة انفتاح او انكشاف على الخارج، وبتقدير درجة الانفتاح الاقتصادي بين مصر والسعودية خلال فترة البحث، وذلك بتقدير الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية المصرية السعودية في الناتج المحلى الإجمالي المصري، وباستعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (3)، يتضح أن درجة الانفتاح الاقتصادي تراوحت بين حد أدني بلغ نحو 0.54% عام 2003م، وحد أقصى بلغ نحو 2.67% عام 2008م، وبمُتوسط سنوي بلغ نحو 1.38%، وبلغت نحو 1.65% عام 2014م، وبتناقص بلغ نحو 0.2% عام 2013م، وتبين أن درجة الانفتاح الاقتصادي بين مصر والسعودية اتجهت الى التناقص بمقدار تغير سنوي معنوي إحصائياً بلغ نحو 0.085%.

وقد اتسمت التغيرات السنوية في درجة الانفتاح الاقتصادي بين مصر والسعودية بعدم الاستقرار النسبي وتقلبت بين الارتفاع والانخفاض، وحققت الفترة (2004-2008م) استقرار نسبى مُستمر في كل سنواتها من الارتفاع، ثم تقلبت مرة أخرى حتى عام 2014م، وتراوحت خلال فترة البحث بين حد أدني بانخفاض قدره نحو 32.61% عام 2009م، وحد أقصى بارتفاع قدره نحو 69.19% عام 2004م، وبلغت النسبة المئوية للتغير السنوي عام 2014م انخفاضاً قدره نحو 10.96% عن عام 2013م.

وتُشير النتائج السابقة الى انخفاض درجة الانفتاح الاقتصادي بين مصر والسعودية، وتدنى اعتماد النشاط الاقتصادي لمصر على التصدير والاستيراد مع السعودية، مما يستوجب معه البحث عن إزالة أسباب عدم استقرار التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية من ناحية، وضعفها من ناحية أخرى، لأن استقرار التجارة الخارجية بين الدولتين من أهم أسباب نموها وتطورها باستمرار، وهذا يحتاج لتنسيق وتنوع في السلع التي يُمكن لمصر تصديرها للسعودية وايضاً التنسيق في مجال الإنتاج والتسويق والسياسات الاقتصادية خاصةً ان الدولتين تربطهما اتفاقيات تجارية تُسهل حركة التجارة، كما انهما عضوان بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

(2-5) المُشاركة الاقتصادية بين مصر والسعودية:

يُشير هذا المُؤشر إلى مدى مُساهمة ومُشاركة التجارة الخارجية للدولة في التجارة الدولية، وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على زيادة درجة المشاركة الاقتصادية والاعتماد المتبادل بين الدولة وغيرها سواء دولة أخرى أو العالم الخارجي، كما أنه كلما انخفضت قيمة المُؤشر في حالة المُشاركة مع العالم الخارجي يدل على انخفاض الواردات وبالتالي انخفاض التبعية الاقتصادية. الا انه في حالة رغبة دولتين في زيادة الاعتماد المُتبادل فان ارتفاع قيمة المؤشر يُعتبر هدفاً تسعيان لتحقيقه، وبتقدير درجة المشاركة الاقتصادية بين مصر والسعودية، وذلك بحساب الأهمية النسبية لصافي التجارة الخارجية المصرية مع السعودية في إجمالي التجارة الخارجية الكلية المصرية، وباستعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (3)، يتبين أن درجة المُشاركة الاقتصادية بين مصر والسعودية خلال فترة البحث تراوحت بين حد أدني بلغ نحو 12.57% عام 2011م، وحد أقصى بلغ نحو 70.73% عام 2007م بمُتوسط سنوي بلغ نحو 29.15%، كما أن درجة المُشاركة الاقتصادية بين مصر والسعودية انخفضت بنحو 5.24% عام 2014م عن عام 2013م، كما يتضح ان درجة المُشاركة الاقتصادية بين مصر والسعودية خلال فترة البحث تتناقص بمقدار سنوي معنوي إحصائياً بلغ نحو 2.67%.

جدول رقم (3): تطور مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية خلال الفترة (2000 – 2014م).

البيان / السنة	الانفتاح الاقتصادي		المشاركة الاقتصادية		الميل للتصدير		الميل للإستيراد		نصيب الفرد من التجارة البينية بالدولار	
	المؤشر	التغير السنوي	المؤشر	التغير السنوي	المؤشر	التغير السنوي	المؤشر	التغير السنوي	المؤشر	التغير السنوي
2001	0.85	–	64.42	–	0.15	–	0.70	–	11.86	–
2002	0.57	(32.61)	41.51	(35.55)	0.17	10.76	0.40	(42.00)	6.86	(42.14)
2003	0.54	(5.54)	15.47	(62.73)	0.23	36.52	0.31	(22.92)	6.06	(11.69)
2004	0.91	69.19	38.44	148.43	0.28	23.23	0.63	102.85	9.76	60.95
2005	1.50	63.74	43.05	12.00	0.43	51.47	1.07	69.19	17.86	83.10
2006	1.62	8.58	63.48	47.46	0.30	(30.38)	1.33	24.09	22.86	27.95
2007	2.01	23.87	70.73	11.42	0.29	(0.71)	1.72	29.37	33.78	47.82
2008	2.67	32.73	42.91	(39.34)	0.76	158.90	1.91	11.10	54.97	62.72
2009	1.81	(32.13)	18.65	(56.53)	0.74	(3.30)	1.07	(43.65)	42.22	(23.19)
2010	1.68	(7.47)	15.57	(16.53)	0.71	(3.97)	0.97	(9.88)	44.72	5.92
2011	1.92	14.36	12.57	(19.24)	0.84	18.42	1.08	11.40	53.99	20.73
2012	1.73	(9.59)	19.53	55.35	0.70	(16.79)	1.04	(4.00)	53.18	(1.52)
2013	1.85	6.66	21.27	8.92	0.73	4.35	1.12	8.21	57.27	7.70
2014	1.65	(10.96)	16.03	(24.63)	0.69	(5.04)	0.95	(14.81)	52.69	(8.00)
المتوسط	1.38	–	29.15	–	0.43	–	0.92	–	33.44	–
مقدار التغير السنوي	**0.085	–	*(2.69)	–	*0.049	–	**0.048	–	4.03	–
معدل النمو السنوي%	–	–	–	–	–	–	–	–	*12.05	–

– الأرقام بين القوسين قيم سالبة. – المتوسط تم حسابه كمتوسط هندسي.

* معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.01

** معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.05

المصدر: جُمعت وحُسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد متفرقة، الفترة من (2001-2014م).

2- شبكة الانترنت، قاعدة بيانات www.trademap.org

أما التغيرات السنوية في درجة المُشاركة الاقتصادية بين مصر والسعودية، فقد تبين انها تأرجحت بين الارتفاع والانخفاض، وتراوحت بين ارتفاعاً قدره نحو 148.43% عام 2004م، وهى افضل سنوات البحث من حيث درجة المُشاركة الاقتصادية بين الدولتين، وتراجعاً قدره نحو 62.73% عام 2004م، كما بلغت تراجعاً قدره نحو 24.63% عام 2014م، وتُعتبر الفترة (2004– 2007) أفضل السنوات من حيث التغيرات السنوية في المشاركة الاقتصادية بين مصر والسعودية حيث حققت استقراراً نسبياً وارتفاعاً مُستمراً في كل سنواتها.

(2–6) الميل للاستيراد المصري من السعودية:

يُوضح هذا المُؤشر مدى اعتماد مصر على السعودية في سد احتياجاتها من الواردات، وذلك بمعرفة أهمية الواردات المصرية من السعودية في الناتج الإجمالي المصري، كما انه يُطلق عليه أحياناً مُعدل التبعية الاقتصادية، وبتقدير درجة الميل للاستيراد المصري من السعودية، وباستعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (3)، يتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو 0.31% عام 2003م، وحد أقصى بلغ نحو 1.91% عام 2008م بمُتوسط سنوي بلغ نحو 0.92%، وبلغت نحو 0.95% عام 2014م بانخفاض قدره نحو 0.17% عن عام 2013م، كما تبين أن درجة الميل للاستيراد المصري من السعودية خلال فترة البحث تتزايد بمقدار سنوي معنوي إحصائياً بلغ نحو 0.048%، وتُشير النتائج السابقة إلى انخفاض الميل للاستيراد المصري من السعودية بدرجة كبيرة، مما يعنى تدنى اعتماد مصر على السعودية في سد احتياجاتها من الخارج.

ويتضح من دراسة التغيرات السنوية في درجة الميل للاستيراد المصري من السعودية أنها تقلبت بين انخفاض بلغ نحو 43.65% عام 2009م، وارتفاع بلغ نحو 102.85% عام 2004م، وبلغت انخفاضاً قدره نحو 14.81% عام 2014م، وتُعتبر الفترة (2004– 2008م) أفضل السنوات، حيث شهدت ارتفاعاً مستمراً.

(2–7) الميل للتصدير المصري إلى السعودية:

يُشير هذا المؤشر إلى مدى أهمية الصادرات في الناتج الإجمالي العربي، وكلما ارتفعت قيمة الميل للتصدير يُعد مُؤشراً إيجابياً، حيث تُساهم الصادرات في سد جزءً من الفجوة في التجارة الخارجية والتي تعانى منها مصر خلال سنوات البحث، وبتقدير درجة الميل للتصدير المصري إلى السعودية وذلك بحساب الأهمية النسبية للصادرات المصرية إلى السعودية في الناتج الإجمالي المصرى، ووفقاً للجدول رقم (3)، يتضح أن درجة الميل للتصدير المصري إلى السعودية تراوحت بين حد أدني بلغ نحو 0.15% عام 2001م، وحد اقصى بلغ 0.84% عام 2011 بمُتوسط سنوي بلغ نحو 0.43%، كما تبين تزايد درجة الميل للتصدير المصري إلى السعودية خلال فترة البحث بمقدار سنوي معنوى إحصائياً بلغ نحو 0.049%.

ويتضح من دراسة التغيرات السنوية في درجة الميل للتصدير المصري إلى السعودية، انها تقلبت بين انخفاض بلغ نحو 30.38% عام 2006م، وارتفاع بلغ نحو 158.9% عام 2014م، وكانت أفضل سنوات الدراسة هي الفترة (2002– 2005م) حيث شهدت ارتفاعاً مستمراً.

(2–8) نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية:

باستعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (3)، يتضح أن نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي 6.06 دولار عام 2003م، وحد أقصى بلغ حوالي 57.27 دولار عام 2013م، وبلغ حوالي 52.69 دولار عام 2014م، وبتناقص قدره نحو 4.58% عن نظيره في عام 2013م، وبمُتوسط سنوي بلغ حوالي 33.44 دولار، كما تبين تزايد نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية خلال فترة البحث بمقدار سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 4.029 دولار، أو بما يُعادل مُعدل نمو سنوي

بلغ نحو 12.05% من المُتوسط السنوي لنصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية.

ويتضح من دراسة التغيرات السنوية في نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية، أنها تقلبت بين انخفاض بلغ نحو 42.14% عام 2002م، وارتفاع بلغ نحو 83.1% عام 2005م، وبلغت انخفاضاً قدره نحو 8% عام 2014م، كما تُعتبر الفترة (2004- 2008م) أفضل السنوات، حيث شهدت ارتفاعاً مستمراً في نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية.

وتُشير نتائج دراسة كل من الميل للاستيراد والميل للتصدير بين مصر والسعودية خلال الفترة موضع البحث، أن التغير السنوي في درجة الميل للتصدير أعلى بقليل من نظيره لدرجة الميل للاستيراد، كما تبين تناقص كل من الانفتاح الاقتصادي والمُشاركة الاقتصادية سنوياً، على الرغم من تزايد نصيب الفرد من التجارة البينية السعودية، ويرجع ذلك إلى أن زيادة التجارة البينية بين الدولتين لا يتناسب مع زيادة تجارتهما الكلية السنوية، وبصفة عامة تُعتبر مؤشرات الانفتاح الاقتصادي بين الدولتين في تراجع، مما يتطلب دراسة أسباب ذلك، وبناء استراتيجية قوية بين الدولتين لزيادة التجارة الخارجية بينهما، وخاصة ان الدولتين تربطهما علاقات مميزة في كافة المجالات الأخرى.

(3) أهم المُشكلات والعقبات امام التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية:

يُمكن التعرف على أهم المُشكلات والعقبات أمام التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية فيما يلي:

1. قلة عدد ونوعية السلع التي تُصدرها مصر الى السعودية، وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات المصرية الى السعودية، ويظهر ذلك بوضوح في انخفاض درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدولتين حيث بلغت نحو 1.38%، وانخفاض الميل للتصدير حيث بلغ نحو 0.43%.
2. انخفاض استقرار التجارة الخارجية المصرية مع السعودية، حيث بلغ المُؤشر العام لدرجة الاستقرار للتجارة الخارجية المصرية مع السعودية نحو 11.56%، وتغيراتها السنوية مُتقلبة بدرجة كبيرة، مما يُؤثر على زيادة هذه التجارة وتنميتها.
3. ضعف اعتماد الدولتين على سد احتياجاتهما من بعضهما بدلاً من الاعتماد على الخارج، حيث بلغت قيمة المُشاركة الاقتصادية بين الدولتين نحو 29.15%، وعدم الاخذ بمبدأ الدولة الأولى في التصدير والاستيراد بين الدولتين، مما يدل على عدم التنسيق بين الدولتين في الإنتاج والتجارة الخارجية والتسويق.
4. عدم تأثير الاتفاقيات المُبرمة بين الدولتين على التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية، ومن بينها الاتفاقيات الثنائية، علاوة على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكُبرى، حيث تُعتبر الدولتان عضوان بالاتفاقية، ويتضح ذلك من عدم مُواكبة مُعدل النمو السنوي للتجارة بين الدولتين للمأمول، حيث بلغ نحو 14.62% على الرغم ان السعودية تعتبر أكبر شريك تجارى في المنطقة العربية.
5. العجز المُستمر في الميزان التجاري الكُلي المصري مع السعودية، لعدم قُدرة الصادرات المصرية على تغطية وارداتها من السعودية، حيث بلغ مُعدل التغطية نحو 44.9%، مما يدل على صعوبة قدرة الإنتاج المصري من السلع المُختلفة من سد احتياجات السعودية من الواردات من الدول الأخرى، وهذا قد يرجع إلى نقص الإنتاج المصري في هذه السلع، أو إلى فقد القدرة التنافسية التصديرية مقابل نظيرتها بالدول الأخرى التي تخترق السوق السعودي.

(4) أهم الوسائل والسبل لتعزيز التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية:

يُمكن إيضاح أهم الوسائل والسُبل لتعزيز التجارة الخارجية البينية المصرية السُعودية فيما يلي:

1. ضرورة تنوع وتعدُد السلع التي تُصدرها مصر الى السعودية.
2. البحث في أسباب عدم استقرار التجارة الخارجية المصرية مع السعودية وإزالة أسباب عدم استمرارها بشكل مُستقر، لأن الاستقرار في التجارة الخارجية من أهم عوامل تنميتها وتعزيزها.
3. تحقيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في التجارة الخارجية البينية المصرية السعودية.
4. المُراجعة الدولية للاتفاقيات الثنائية والأخرى التي يكون فيها الدولتين عضوين ضمن تكتُلات اقتصادية، والوقوف على أسباب عدم تحقيقها المأمُول منها في زيادة التجارة البينية.
5. التركيز على دراسة القُدرة التنافسية والمزايا النسبية للحاصلات الزراعية المصرية، لمعرفة قدرتها على اختراق السوق السعودي، ومن ثم إمكانية تصديرها وإمكانية منافستها لمثيلتها من الدول الأخرى.

المراجع:

1. إبراهيم، مها عبد الفتاح، وعزت محمد بيومي (2012م)، دراسة اقتصادية لتقدير الفجوة الغذائية العربية وإمكانية التنبؤ بها، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، جامعة المنصُورة، المجلد (3)، العدد (12).
2. جامعة الدُول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مُتفرقة، الفترة من (2001-2014م).
3. جامعة الدُول العربية (2015م)، المُنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الامن الغذائي العربي.
4. جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الم،وحد، أعداد مُتفرقة، الفترة من (2001-2014م).
5. سُليمان، سرحان أحمد عبد اللطيف (2015م)، أداء التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحُرة العربية الكُبرى وكفاءتها وأهم المُتغيرات الاقتصادية المُؤثرة عليها، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، جامعة المنصُورة، المُجلد (6)، العدد (12)، ديسمبر.
6. سُليمان، سرحان أحمد عبد اللطيف (2015م)، التجارة الخارجية البينية الكُلية بمنطقة التجارة الحُرة العربية الكُبرى ومُؤشرات كفاءتها في ظل المُتغيرات الإقليمية الراهنة، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المُؤتمر الثالث والعشرون للاقتصاديين الزراعيين- التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، القاهرة، 11-12 نوفمبر.
7. فواز، محمود محمد، وسرحان أحمد سُليمان (2016م)، التجارة الخارجية البينية الكُلية والزراعية العربية (رؤية تحليلية)، قسم الاقتصاد الزراعي، كُلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، الطبعة الأولى، مارس.
8. فواز، محمود محمد، وسرحان أحمد سُليمان (2015م)، الموارد الاقتصادية الزراعية والإنتاج الزراعي والتجارة البينية لمنطقة التجارة الحُرة العربية الكبرى، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (25)، العدد (2)، يونيو.
9. قاعدة بيانات www.trademap.org
10. Bacchetta, Phillippe and E. V. Wincoop (2003). Exchange – Rate Stability Increase Trade and Welfare?, American Economic Review 90 (5), 1093 -1109, Sercu, Piet and Raman Uppal, Exchange Rate Volatility and International Trade, A General Equilibrium Analysis, European Economic Review 47.
11. El Khateeb, T., A. S. Soliman and R. Eladawy (2016), An Economic Analysis of Development and Structure of the Foreign Total Intra-Arab Trade, Agricultural Sciences, 7, 20-29. doi: 10.4236/as.2016.71003.
12. Soliman, S.A. and M. M. Khalifa (2016). "An Analysis Economic of Development and Efficiency of the Foreign Total Intra- Trade in the Great Arab Free Trade Area.", journal of International Journal of Research & Methodology in Social Science Vol. 2, No. 3, p.44- 57, (Jul. – Sep.). ISSN 2415-0371.

AN ANALYTICAL ECONOMIC STUDY OF THE FOREIGN INTRA-TRADE SAUDI ARABIA-EGYPTIAN AND ITS EFFICIENCY INDICATORS

S. A. Soliman and M. F. El- Danasury
Agricultural Research Center, Agricultural Economics Research Institute

ABSTRACT: *Despite the presence of the distinguished relations between Egypt and Saudi Arabia, at all levels, and that Saudi Arabia is the first trade partner for Egypt in the Arab region, where Saudi Arabia has acquired its own stocks edged up 27. 21% of the total Egyptian trade with Arab states as an average of the period (2001 - 2014), but the foreign trade volume between the two countries is still internetwork does not live up to these relations and hoped, where about 4.72 billion dollars, representing approximately 4.45% of the total foreign trade, and about 0.93% of the total foreign trade of Saudi Arabia in 2014.*

Research targeted analysis of foreign intra-trade of the Egyptian and Saudi with indicators of efficiency, and how it fits in with the distinguished relations between the two countries, through achieving the following objectives: (1) the study of the most trade partners of Egypt in the Arab region, (2) the study of the reality of the Saudi Egyptian Foreign Intra-Trade, (3) Assess the indicators of the efficiency of the Saudi Egyptian Foreign intra-trade

Search achieving its objectives of some of the descriptive and quantitative economic methods, specifically using some indicators of the efficiency of foreign trade. The search has reached a set of conclusions can review the most important of which are as follows:

Saudi Arabia is the most trade partner to Egypt in the Arab region, both in terms of exports or imports, where Saudi Arabia stocks edged up 27. 21% of the total Egyptian foreign trade with Arab states during the period (2001 - 2014), followed by Kuwait at about 15.11%, then the UAE by about 9.6%, and Saudi Arabia has acquired about 19.57% of the total Egyptian exports with the Arab States, followed by Libya of about 11.6%, and Saudi Arabia has acquired about 34.76% of the total Egyptian imports with the Arab States, followed by Kuwait at about 27.02% during the same period, it was clear that Egypt had suffered from a deficit in the balance of trade of goods with the Arab States was approximately 64.97 million dollars.

The average value of trade between Egypt and Saudi Arabia, about 2.74 billion dollars has increased, with an annual growth rate of about 9.86% of the average of the period, and the average value of exports between Egypt and Saudi Arabia About979.7 million and increased at an annual rate of about 18.18% of the average of the period, and the average value of the total imports from Saudi Arabia, about 1.76 billion dollars, With increased at an annual rate of about 14.29% of the average of the period, the net overall balance of trade between Egypt and Saudi Arabia about 783.17 million US dollars in favor of Saudi Arabia.

The average rate of coverage of Egyptian exports to Saudi Arabia imports of about 44.9%, the average degree of economic openness between the two countries about 1.38%, the average degree of economic participation between them about 27.408%. The average pitch of the Egyptian imports from Saudi Arabia about 0.92%, the average pitch for export to Saudi Arabia is about 0.43%, finally, the average per capita foreign trade and the Saudi Egyptian about 33.44 dollars, during the same period.

In the light of the findings of the research, it is recommended that: (1) the coordination between Egypt and Saudi Arabia in the areas related to foreign trade, such as production, economic policies, and specialization in the production of certain products in accordance with comparative advantage in the production, as well as the division of labor between the two countries, reduce competition in the markets of the two countries, (2) to facilitate the movement of foreign trade between Egypt and Saudi Arabia at the forefront of land and maritime transport,

communications, and (3) the proposal to increase the list of goods exempted from customs taxes and customs duties between the two countries, especially that the two countries are members of the greater Arab free trade area, and (4) the provision of information and transparency on dealing or trade exchange between the two countries in relation to all administrative procedures of various economic policies, which are a key element in facilitating trade exchange and give an opportunity to the private sector in the development of these Trade mainly, (5) the establishment of a joint committee to deal with regional developments in order to overcome the emergency problems encountered in foreign trade between the two countries, and coordination in the development of plans to address the economic challenges that arise as a result of disaster or other developments, and their reflections on the movement of trade between the two countries, in order to reduce their negative effects.

Key words: *Foreign Trade, Egyptian Foreign Trade, indicators of efficiency.*